

المقدمة

تبدو شبه جزيرة سيناء كـ " الإسفين " الذي يفصل قارتي آسيا وأفريقيا، وهذا الوضع قد أكسبها أهمية استراتيجية وجيوبوليتيكية بالنسبة لمصر. ورغم هذه الأهمية لم تحظ سيناء بنصيب كبير من الدراسة العلمية في المجالات المختلفة، التي من بينها الدراسات التاريخية، ولكن هذا لا ينفي وجود عدد من الدراسات التي تناولت علي استحياء بعضاً من تاريخها عبر العصور، ومن بينها العصر الحديث، ومع هذا فلا زال هناك الكثير من الغموض بشأن تاريخ شبه جزيرة سيناء الحديث. كما أن مجتمع سيناء لم يحظ بالاهتمام الكافي من الدراسة لمعرفة الدور الذي ساهم به في تاريخ مصر الحديث.

ومنذ أن بدأت أولي خطوات هذا البحث، كان لدي العديد من التساؤلات، وكان أهمها : ما الأثر الذي تركه افتتاح قناة السويس علي مجتمع سيناء ؟، وما هو موقع سيناء الإداري في المنظومة الإدارية لمصر في القرن التاسع عشر ؟، وما هي أسباب ظهور " مشكلة سيناء " بين مصر والدولة العثمانية في نهاية القرن التاسع عشر (عام ١٨٩٢) بهذا الشكل المفاجئ ؟ وغيرها من التساؤلات التي أثارت لدي الدافع لدراسة تطور هذه البقعة من أرض مصر في محاولة للإجابة علي هذه التساؤلات وغيرها. وهذه الدراسة هي محاولة لرسم صورة أقرب إلي الواقع عن حياة سكان شبه جزيرة سيناء ومشكلاتهم في الفترة مجال الدراسة. فخلال هذه الفترة كانت مصر تشهد مرحلة مهمة من مراحل تاريخها الحديث، فكان من المهم دراسة وضع " الأطراف الحدودية " - إن جاز لنا التعبير - وعلاقتها " بالقلب " الذي تمثله السلطة المركزية، وموقفها مما يحدث خلال هذه المرحلة.

وتبدأ هذه الدراسة بعام ١٨٦٩ وهو العام الذي افتتحت فيه قناة السويس أمام الملاحة، والذي لا شك أن افتتاحها كان له أثره علي الوضع الاستراتيجي لسيناء، وأثره أيضاً علي المجتمع الذي كان يرتبط بعلاقات وثيقة مع باقي المجتمع المصري في الوادي والدلتا، ومن ثم كان افتتاح القناة نقطة تحول في تاريخ سيناء. بينما انتهت الدراسة بعام ١٩١٧ وهو العام الذي تم فيه إخلاء سيناء من القوات العثمانية أثناء الحرب العالمية الأولى، كما تأسست في العام نفسه مصلحة أقسام الحدود،

وصارت سيناء وحدة إدارية ضمن هذا التشكيل الإداري الجديد الذي أقامته السلطات البريطانية لإحكام السيطرة على مناطق الحدود .

ونظراً للطبيعة الخاصة التي تتسم بها سيناء من حيث التركيبة السكانية — المختلفة إلى حد بعيد عن تركيبة أقاليم الدلتا والوادي — والوضع الإداري الذي كانت عليه في تلك الفترة ، فقد كان البحث عن إطار منهجي يمكن أن يجمع كل الظواهر التاريخية المراد بحثها يشكل مشكلة حقيقية. فما يمكن أن يطبق من أطر نظرية علي الظواهر التاريخية في تاريخ مصر الحديث يصح أن تستخدم في الوقت ذاته مع باقي أقاليم مصر في الوادي والدلتا ، لكن هذه الأطر قد لا تصلح لدراسة تاريخ بعض البقع في أطراف مصر كمناطق الحدود ، نظراً لأنها لم تحظ بنصيب من حركة النهضة التي شملت أقاليم الدلتا والوادي ، فلم تتأثر بالحركة التاريخية لمصر، بل لا نبالغ إذا قلنا إن صانعي القرار في مصر علي مدي التاريخ الحديث قد تناسوا — بشكل ما — تلك البقع البعيدة عن مركز الإدارة والحكم في القاهرة . كما كانت ندرة المصادر التاريخية تشكل عقبة من العقبات التي واجهت البحث طوال مراحلها المختلفة ، وخاصة ما يتعلق منها بالبدو ، حيث أنهم نادراً ما يسجلون تعاملاتهم اليومية في السجلات الرسمية للدولة ، لكن العثور علي محكمة العريش قد منح الباحث فرصة للبحث بين طيات سجلاتها عن المعلومات التي تعطينا ملامح صورة هذا المجتمع في فترة الدراسة .

وعلي هذا فقد قسمت هذه الدراسة إلي تمهيد وسبعة فصول بالإضافة إلي المقدمة والخاتمة، تناول التمهيد وضع سيناء في الفترة السابقة علي الفترة مجال الدراسة لأهمية ذلك في معرفة التطور الذي طرأ عليها .

ولهذا رأيت أن أبدأ **الفصل الأول** — الذي يبدأ مع الفترة مجال الدراسة — بـ "التنظيم الإداري لشبه جزيرة سيناء" علي اعتبار أنه يمثل الإشكالية الأكثر إلحاحاً في دراسة منطقة كسيناء ، حيث إن الإطار الإداري لسيناء في هذه الفترة خضع لنوع من الانكماش والتقلص الذي غير من الجغرافية الإدارية والبشرية لها ، وكان هذا الإطار مدعاة لنشوب صراعات حول ماهية الشكل الإداري لسيناء بين مصر والدولة العثمانية ، والذي ظل هلامياً في بعض مراحل هذا الصراع . لهذا حاولت أن أرصد التطور الذي طرأ علي الأشكال الإدارية التي وضعتها الحكومة المصرية في إطار محاولتها للسيطرة

علي هذه المنطقة الحدودية. ولهذا تناولت الأشكال الإدارية المختلفة التي أقامتها الحكومة المصرية في سيناء، فتطرقنا بالدراسة إلى الإدارة العسكرية والمحلية والذي تناولت فيها " محافظة العريش " كأول شكل إداري أقامته الحكومة في سيناء منذ مطلع القرن التاسع عشر، كما تناولت الأساليب التي اتبعتها الحكومة للسيطرة علي أمن الطرق والحدود الشرقية وكيفية معالجتها لمسألة التهريب ، كما تطرقت إلي دراسة الأشكال الإدارية الأخرى كقلاع وسط وجنوب سيناء وشمال الحجاز باعتبارها مراكز إدارية وعسكرية في هذه المنطقة من سيناء، ثم تناولت بالدراسة الإدارات الأخرى كالإدارة المالية والقضائية والصحية والدور الذي لعبته في سيناء في هذه الفترة ، هذا بالإضافة إلي دراسة تطور إنشاء البريد والتلغراف الذي كان له أهميته في منطقة حدودية كسيناء ، وأخيراً موقف الإدارة الحكومية من العربان .

ولمّا كان من الطبيعي أن يتأثر إقليم كسيناء بالأحداث السياسية التي تمر بها الدولة الأم ، فقد جاء **الفصل الثاني تحت عنوان " مشاركة شبه جزيرة سيناء في الحياة السياسية "** والذي سلطت فيه الضوء علي دور سكان سيناء في حدث مهم كالثورة العربية ، لأن هذا الدور سيوضح لنا " هوية " هؤلاء السكان السياسية والثقافية ، مسلطاً الضوء علي دور العربان والأهالي في تلك الثورة ، وموقفهم من بعثة بالمر التي أرسلتها بريطانيا لكسب تأييدهم إلي صفها . كما تناول هذا الفصل مشاركة أهالي سيناء في الحياة النيابية المصرية من خلال دراسة موقفهم من عملية التمثيل النيابي وردود فعلهم إزاء هذه الخطوة أو النقلة الحضارية المفاجئة التي لم تكن عقولهم قد تهيأت بعد لتقبلها.

وعلي الرغم من أن أزمات الحدود الشرقية لسيناء كانت تمثل ، في جزء كبير منها، صراعاً حول الحد الإداري الفاصل بين سيناء وممتلكات الدولة العثمانية ، فإنها رغم ذلك قد أخذت أبعاداً سياسية تدخلت فيها أطراف أخرى غير طرفي النزاع، مما جعل هذه النزاعات تشكل وحدة موضوعية واحدة ، وعلي هذا فقد حمل **الفصل الثالث عنوان " أزمات الحدود الشرقية "** ، بدأت به بتسليط الضوء علي الجذور التاريخية لأزمات الحدود بين مصر والدولة العثمانية متناولاً أسباب كل أزمة ونتائجها، فتحدثت عن أزمة الحدود الأولى عام ١٨٩٢ ، وأزمة الحدود الثانية عام ١٩٠٦ التي بدأت بحادثة المرشش في يناير ١٩٠٦ ، ثم حادثة طابا (فبراير - أبريل

(١٩٠٦) ، وحادثة رفح (أبريل - مايو ١٩٠٦) ، ثم الإنذار البريطاني، وأخيراً تشكيل اللجنة المصرية - العثمانية لتعيين الحدود ، وقد أوضحت موقف مصر والدولة العثمانية ، والموقف البريطاني تجاه كل أزمة ونتائج تلك الأزمات علي وضع خط الحدود بين مصر والدولة العثمانية .

ولما كانت سيناء ذات أهمية دينية لدي الديانات السماوية الثلاث بصفة عامة ، والديانة اليهودية بصفة خاصة، لارتباطها بموسي عليه السلام ، وطريق خروج بني إسرائيل ، لهذا كانت محط أطماع اليهود الذين كانوا يفتقدون إلي الكيان السياسي الذي يجمعهم داخل حدود " دولة " خلال الفترة مجال الدراسة ، فلم تكن سيناء بعيدة عن أعينهم كمحطة يمكنهم من خلالها تشكيل نواة لدولتهم المزمعة في إطار الأفكار اليهودية والصهيونية التي تبلورت خلال القرن التاسع عشر. لهذا جاء الفصل الرابع تحت عنوان " المشروعات اليهودية لاستيطان شبه جزيرة سيناء " ، تناولت فيه مشروع بول فريدمان الذي تم قبيل قيام الحركة الصهيونية بسنوات قلائل (عام ١٨٩٢) ، ومشروع هرتزل لاستيطان العريش عام ١٩٠٣ ، ثم أخيراً مشروع كنزوفيتش عام ١٩٠٨ لاستيطان رفح ، وقد تحدثت عن دوافع كل مشروع ، والظروف التاريخية المصاحبة له ونتائجه.

وقد جلبت الأهمية الاستراتيجية لسيناء وموقعها الفريد - كضفة شرقية لقناة السويس من ناحية ، وحداً صحراوياً مانعاً علي حدود مصر الشرقية من ناحية أخرى - قدراً من المصاعب حيث عانت من ويلات الحرب العالمية الأولى ، حينما صارت مسرحاً للعمليات الحربية ، لهذا جاء الفصل الخامس تحت عنوان " شبه جزيرة سيناء في الحرب العالمية الأولى " وقد تناولت فيه بالشرح والتحليل وضع سيناء أثناء الحرب ، والمعارك التي دارت علي أرضها باعتبارها أهم مسارح تلك الحرب ، موضحاً تأثير تلك الحرب علي السكان . فتناولت الحملة العثمانية الأولى علي سيناء وقناة السويس عام ١٩١٥ من حيث أسبابها ودوافعها وموقف عربان سيناء منها ، ثم تناولت بالدراسة الحملة العثمانية الثانية عام ١٩١٦ موضحاً الظروف التي أدت إلي تحركها ، وخلال دراستي للحمليتين العثمانيتين سلطت الضوء علي المعارك العسكرية ونتائجها علي الأوضاع في سيناء ، وعملية إخلاء سيناء من القوات العثمانية ، وأخيراً تناولت الآثار التي تركتها الحرب علي مجتمع سيناء .

أما الفصل السادس والذي يحمل عنوان " الحياة الاقتصادية في شبه سيناء " فحاولت أن أرصد فيه الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها هؤلاء انساكن تحت سلطة وبصر السلطة المركزية في القاهرة ، وتلك التي تتم بعيداً عن أعينها ، فتناولت ممارستهم لمهنة نقل البضائع والمسافرين عبر مصر والشام والحجاز كأهم نشاط يمارسه غالبية عربان سيناء ، وحرفة صيد الأسماك والسمان، ثم النشاط الزراعي ، والنشاط التجاري ، واستخراج الفيروز والمعادن ، وأخيراً التهريب كمهنة كان يزاولها قطاع من البدو مستغلين معرفتهم بالطرق والدروب البعيدة عن أعين رجال الحدود، بالإضافة إلي بعض الأنشطة الأخرى.

ثم جاء الفصل السابع تحت عنوان " مجتمع شبه جزيرة سيناء "، حيث يتشكل هذا المجتمع في غالبيته من عناصر بدوية دائمة التنقل والترحال ، فكان من الضروري القيام بدراسة تشرحية لهذا المجتمع الذي صاغ تاريخها خلال الفترة موضوع الدراسة ، من خلال دراسة التركيب الاجتماعي لسكان سيناء ، وتوضيح شكل العائلة البدوية ، وتعداد سيناء سكان ، والذي درست فيه موقف البدو من عملية التعداد ، كما تناولت تطور التجمعات الحضرية في سيناء كالعريش والطور ونخل ، بالإضافة إلي دراسة طبيعة الصراعات القبلية من حيث أسبابها وتأثيراتها علي الأمن والوضع الجغرافي للقبائل . وأخيراً تناولت تطور دير سانت كاترين كمؤسسة دينية اجتماعية لعبت دورها بين البدو في الفترة مجال الدراسة.

وقد أجابت المصادر علي الكثير من التساؤلات التي أثارتها هذه الدراسة ، وكانت أهم تلك المصادر، الوثائق الموجودة بدار الوثائق القومية بالقاهرة ، فاعتمدت علي مجموعة وثائق الإدارة المحلية لمحافظة العريش ، وأهم سجلات هذه المجموعة هي سجلات صادر ووارد تحريرات محافظة العريش ، والتي تتضمن الخطابات والتلغرافات والرسائل المرسلة من وإلي محافظة العريش وإداراتها المختلفة إلي النظارات والمديريات والمصالح الحكومية الأخرى ، وهي مجموعة غنية من الوثائق توضح سير الحركة علي الحدود وكيفية عمل الجهاز الإداري لمحافظة العريش، كما تلقي الضوء علي حياة العربان القاطنين علي الحدود المصرية - الشامية وأنشطتهم الاقتصادية . وتلي هذه المجموعة من حيث الأهمية سجلات كويبا الإدارة بمحافظة

العريش . هناك العديد من السجلات من هذه المجموعة اعتمدت عليها هذا الدراسة وقد أثبتتها في نهاية هذه الدراسة .

وتلي مجموعة الإدارة المحلية من حيث الأهمية سجلات محكمة العريش ، وربما أكون أول من اكتشف هذه المجموعة من السجلات ، فهي سجلات غنية توضح الحياة الاجتماعية والأنشطة الاقتصادية لسكان منطقة العريش ورفح والشيخ زويد ونخيل أبي سقل من البدو والحضر . وهذه السجلات تحت مسميات مختلفة حسب الاختصاص فمنها تحت عنوان " سندات شرعية " ، و "إعلام شرعي " ، وأحكام " وغيرها . واستفادت هذه الدراسة من مجموعة محافظ مجلس الوزراء ، ومحافظ عابدين ، والتي حوت معلومات تاريخية جديدة تتعلق بالوضع الإداري والاقتصادي والاجتماعي في وسط وجنوب سيناء ودير سانت كاترين .

كما اعتمدت علي مجموعة الوثائق الموجودة بدار المحفوظات بالقاهرة ، وخاصة ملفات الموظفين الذين كانوا يعملون بسيناء ، وقد أعطتني معلومات غاية في الأهمية . هذا بالإضافة إلي الوثائق البريطانية غير المنشورة والمنشورة و هو ما أثبتته في موضعه وفي قائمة المصادر .

واعتمدت هذه الدراسة أيضاً علي عدد من الدراسات التي تناولت تاريخ سيناء الحديث ، وكان أهمها كتاب نعم شقير عن تاريخ سيناء ، وتتبع أهميته من أن مؤلفه كان مشاركاً في صياغة بعض الأحداث التاريخية التي مرت بها سيناء ، لهذا جاءت كتاباته في بعض الأحيان كشاهد عيان علي الحدث التاريخي . وجاء كتاب الميجور جارفيس Jarvis محافظ سيناء الإنجليزي والذي يحمل عنوان : " Yesterday and Today in Sinai " كشاهد عيان آخر لكنه لم يكن بغزارة المعلومات التي جاء بها شقير ، إلا أنه كان مهتماً برصد عادات وتقاليد البدو ومن ثم جاءت كتاباته عنهم غاية في الأهمية ، وقد جاءت كتاباته تتضمن آراء مهمة حول عادات وتقاليد البدو ودور السلطات المحلية في مكافحة التهريب ومطاردة الجراد خلال الفترة التي تولى فيها إدارة سيناء . هذا بالإضافة إلي عدد من المصادر والدراسات الحديثة مما هو مثبت في قائمة المصادر في نهاية الدراسة .

وأخيراً فانني مدين لأستاذتي الدكتورة لطيفة محمد سالم لما قدمته لي ، وبلا ملل ، من عون وتوجيهات وملاحظات خلال مراحل الدراسة المختلفة ، فأحسب أنني تعلمت منها أسس المنهج العلمي الدقيق ، فجزاهما الله عني كل خير . أما الأستاذ الدكتور حماده اسماعيل فليس هناك من كلمات يمكن أن أصفه بها ، فهو مثال للتواضع العلمي، حيث كان يتعامل مع الباحث ليس بصفته العلمية ، وإنما بما هو أقوى من روابط الأخوة ، فجزاهما الله عني كل خير .

والله ولي التوفيق ،،،

صبري المدل

للقاهرة في ١٠ / ٥ / ٢٠٠٢